ربورطاج.. شهادات مؤثرة لمغاربة انتصروا على "كورونا"

تيلكيل عربي - العدد 50 - من 1 إلى 7 ماي 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

أسرار قانون "تكميم الأفواه"..

الانتقام من دعاة المقاطعة

هل يمكن تكميم الإنترنيت؟

الذين أعدوا مشروع القانون رقم 22.20، المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، أو ما أصبح يُصطلح عليه بـ"مكمم الأفواه" أو بـ"مكمم الإنترنيت"، أخلفوا الموعد مع التاريخ لعدة اعتبارات.

فهم، أولا، أفسدوا لحظة كان فيها نوع من الإجماع الوطني على التركيز على التفكير في ما بعد الوباء، الذي سيكون له فعلا ما "بعده" من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني.

وهم، ثانيا، استعملوا وسيلة أكل عليها الدهر وشرب لتمرير القوانين "المحرجة" لمحرريها أولا، وللبلاد ثانيا، من خلال استغلال انشغال الرأي العام بقضايا كبرى، كالجائحة والحجر الصحي والآفاق غير الواضحة لما بعدها، لتمرير تلك المشاريع.

وهم، ثالثا، أبانوا عن "ضيق أفق" يتصور أن شبكة الإنترنيت المفتوحة على مصراعيها قابلة للضبط، من خلال نص تشريعي تُشتم منه رائحة تصفية الحساب بعد مقاطعة خلفت ما خلفت من آثار في نفوس من تأثروا بها.

وهم، رابعا، يريدون بـ"رعونة شديدة" مكافأة رواد "شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة" بالتضييق بعد مواجهتهم لـ"الذباب الإلكتروني"، الذي سلط على الدولة المغربية في بداية مواجهة الجائحة، ومساهمة هؤلاء في الدعوة إلى احترام مقتضيات الحجر الصحي.

هل سنعيش حتى نرى إمكانية الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، بكل حرية، ومنع الدعوة إلى مقاطعة منتوجات تجارية ؟!

وهم، خامسا، يريدون خلق خطوط "اقتصادية حمراء"، كما لو أننا أصبحنا في نظام لـ"رأسمالية الدولة" وأمام علامات تجارية "مقدسة"، لا يجوز انتقادها، وبالتالي لا تمكن الدعوة إلى مقاطعة استهلاكها!

فهل سنعيش حتى نرى إمكانية الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، بكل حرية، ومنع الدعوة إلى مقاطعة منتوجات تجارية؟! ■

رئاسة الحكومة تحصي خسائر المغرب الاقتصادية بسبب "كورونا"

"كان لمجموع التدابير الاحترازية المتخذة أثر كبير على الحركة الاقتصادية ونشاط المقاولات والمالية العمومية"، كانت هذه أبرز خلاصات تقرير لرئاسة الحكومة، صدر الخميس 30 أبريل المنصرم، يتناول الإجراءات التي اتخذها المغرب لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار وباء فيروس "كورونا" المستجد (كوفيد-19).

أحمد مدياني

شمل التقرير تدعيات الجائحة على النمو الاقتصادي ونشاط المقاولات والطلبين الداخلي والخارجي والمالية العمومية والدين الخارجي للمغرب، كما تناول التقرير تعديل قانون المالية للعام 2020.

وأورد تقرير أن جائحة فيروس أدت إلى إقفال مجموعة من المقاولات وتأثر عدد من القطاعات، مثل القطاع السياحي والقطاعات التصديرية وتوقف صناعة السيارات منذ 19 مارس 2020 ، مع تداعيات ذلك على الصناعات المرتبطة بها.

وأضاف التقرير أن "تداعيات مماثلة عرفها قطاع النسيج من خلال الاضطراب الذي تعاني منه مصادر التموين بدول آسيا عموما، وبالصين على وجه الخصوص، كما تراجع الطلب الخارجي على قطاع النسيج، خصوصا من إسبانيا وفرنسا".

وقال تقرير رئاسة الحكومة إن "التداعيات غير المسبوقة لجائحة كورونا تنذر بركود اقتصادي عالمي، ما سيؤثر سلبا على الاقتصادات الوطنية، وضمنها اقتصاد بلدنا، ولاسيما على مستوى

رئيس الحكومة سعد الدين العثماني.

تراجع الطلب الخارجي الموجه للمغرب، وخصوصا صادرات المهن الجديدة للمغرب، وعائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن انخفاض الطلب الداخلي وتباطؤ النشاط المقاولاتي والإنتاجي، وتقلص الاستهلاك الداخلي".

وأقر التقرير بأن هذه العوامل سيكون "لها انعكاسات سلبية على حياة المقاولات وأداء الاقتصاد الوطني والتوازنات الماكرواقتصادية، وكذا على الميزان التجاري وميزان الأداءات".

واعتبر التقرير أن الخروج من هذا الوضع، رهين بدعم المقاولات واستمرار صمود من استطاعت مواجهة انعكاسات الجائحة، كما تحدث عن تركيز الحكومة على وضع مقاربة استشرافية لسيناريوهات الكفيلة بإعادة الانتعاش للاقتصاد الوطني من خلال إعادة التشغيل التدريجي لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

تفاؤل ودعوة للتضامن الاقتصادي

تقرير رئاسة الحكومة، تطرق أيضاً للتدابير التي تم اتخاذها لصالح إنقاذ المقاولات المتضررة من تفشي جائحة فيروس "كورونا" المستجد، وما صاحب ذلك من إجراءات فرضها تطبيق حالة الطوارئ الصحية بعموم التراب الوطني.

وذكر التقرير في هذا الصدد، بأن "الاعتمادات المخصصة من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا لدعم الاقتصاد الوطني، والقطاعات الأكثر تأثرا والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة، ستوجه أيضا إلى دعم المقاولات والقطاعات الأكثر تضرراً".

بالإضافة إلى ذلك، كما جاء في تقرير رئاسة الحكومة، فإن "الفئات غير المحتاجة لهذا الدعم، مدعوة إلى الإسهام بدورها في المجهود الوطني الجماعي، من خلال الاستمرار في أداء مستحقاتها وواجباتها، والعمل على استمرارية دورتها الإنتاجية".

وأورد تقرير رئاسة الحكومة بنبرة متفائلة إلى حد ما، أنه "رغم حدة هذه الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، فإننا نتطلع إلى المستقبل بأمل وتفاؤل، إذ أن الوضعية الاقتصادية العامة التي كان عليها الاقتصاد الوطني قبل حدوث هذه الجائحة، كانت حسنة وأغلب مؤشراتها كانت إيجابية".

وأضاف أنه "بفضل هاته الوضعية وبفضل صلابة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ومع العمل على اغتنام الفرص المتاحة، فسيكون بإمكاننا تقوية وتحديث نسيجنا الاقتصادي والصناعي وتعزيز تنافسيتنا، علما أن الأزمات الاقتصادية كثيرا ما تحمل في طياتها فرصا جديدة للنمو".

وتحدث التقرير ذاته، عن أن "الحكومة تعمل وتضع نصب أعينها الانطلاق السريع لعجلة الاقتصاد، فهو الضامن الرئيس للإنتاج وإحداث فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل، وأيضا للحفاظ على متانة أسس الاقتصاد الوطني وتقويتها".

ولمواجهة هاته التداعيات والتحديات، يقول تقرير رئاسة الحكومة، فإن الأخيرة "ستنكب على وضع مقاربة شمولية للتعامل مع الوضع الاقتصادي، مع ما يتطلبه ذلك من تدابير لدعم الاقتصاد الوطني، من جهة على مستوى تخفيف التداعيات عى المالية العمومية والتوازنات الكبرى ومن جهة ثانية على مستوى دعم المقاولات، مع إعطاء الأولية للقطاعات الحيوية لضمان استمرارية قدرتها التشغيلية والإنتاجية".

انعكاسات مالية وترشيد للنفقات

اعتبر تقرير رئاسة الحكومة أنه "من الطبيعي أن تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فروس كورونا سيكون له تأثير على مداخيل خزينة الدولة، بفعل تراجع عدد من الأنشطة الاقتصادية وانخفاض وتيرة تحصيل الديون العمومية، وهو ما فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات، قد تتطلب تضحيات من الجميع، لكنها تبقى في إطار ترشيد النفقات العمومية وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأولويات التي يفرضها تدبر آثار وتداعيات انتشار وباء كورونا".

وذكر التقرير أنه "تقرر، خلال هذه الفترة الاستثنائية إلى غاية متم شهر يونيو المقبل، تقليص أو إلغاء النفقات غير الضرورية من قبيل نفقات النقل والتنقل، وتدبير حظيرة السيارات، والمصاريف الخاصة بالحفلات والتظاهرات الدولية وغيرها، في حين سيتم الإبقاء على النفقات الضرورية، مثل أجور الموظفين ونفقات الاستثمار والنفقات المخصصة لتدبير جائحة فروس كورونا والنفقات المخصصة للحد من آثار الجفاف، وكذا النفقات الاجتماعية التي تم الالتزام بها".

كما تقرر، حسب التقرير ذاته، تأجيل "نفقات أخرى، مثل أداء المستحقات المترتبة عن ترقيات الموظفين، واستثنت فئتين فقط بالنظر لتواجدها في الخط الأمامي لمواجهة الوباء،وهي الموظفون والأعوان التابعون للإدارات المكلفة بالأمن الداخلي ومهنيو قطاع الصحة".

وشدد التقرير على أن قرار تأجيل الترقيات "هو إجراء ظريف فقط، ولا يمس بأي حال من الأحوال بالحقوق المكتسبة للفئات التي شملها هذا الإجراء".

ونفى التقرير أن تكون الحكومة قد قررت "إلغاء نفقات ذات طابع اجتماعي من قبيل منح الطلبة ونفقات صندوق التماسك الاجتماعي". ووصفت الحكومة هذه الإجراءات بـ"عملية ترشيد إرادية وشاملة"، وليست "عملية تقشف".

وبخصوص قانون المالية للعام 2020، وما راج حول تعديله على لسان وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بن شعبون، تطرق تقرير رئاسة الحكومة لهذا الجانب بالقول: "إذ لا نستبعد إمكانية اللجوء إلى قانون مالية تعديلي في المستقبل، فإننا فضلنا التريث إلى حين اتضاح أكثر وأدق للوضعية ولاسيما لانعكاساتها الميزانياتية والمالية".■

أعضاء لجنة اليقظة الاقتصادية واكبوا الآثار الاقتصادية لانتشار الوباء في المغرب.

بشكل مفاجئ..

العنف ضد النساء يتراجع في زمن الحجر الصحي

سجلت النيابات العامة بمحاكم المملكة خلال الفترة ما بين 20 مارس إلى 20 أبريل 2020 ما مجموعه 892 شكاية تتعلق بمختلف أنواع العنف ضد النساء (الجسدي والجنسي والاقتصادي والنفسي ...)، بينما تم تحريك الدعوى العمومية في 148 قضية فقط من هذا النّوع، في انتظار انتهاء الأبحاث في باقي الشكايات.

تيلكيل عربي

يستفاد من مذكرة لرئاسة النيابة العامة أن عدد المتابعات من أجل العنف ضد النساء قد انخفض خلال الفترة المذكورة عشر مرات عن المعدل الشهري لهذا النوع من القضايا (148 متابعة بدلاً من 1500 متابعة شهريا في الأحوال العادية). وحتى على افتراض ثبوت الأفعال المشتكى منها في كافة الشكايات المتوصل بها (892 شكاية)، فإن هذه النسبة تمثل فقط حوالي 60% من المعدل المسجل في الأحوال العادية من قضايا العنف ضد النساء.

تتبع القضايا المتعلقة بالعنف

ودعت رئاسة النيابة العامة وكلاء الملك إلى الحرص على تتبع هذه القضايا، وذلك عبر :

-التبليغ عن طريق الشكاية الإلكترونية لرئاسة النيابة العامة عبر حسابها : plaintes@pmp.ma.

-التبليغ عن طريق الحسابات الإلكترونية للنيابات العامة بمختلف محاكم المملكة المذكورة عناوينها بالموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة؛

-التبليغ عن طريق الأرقام الهاتفية المخصصة للشكايات بالنيابات العامة لدى مختلف محاكم المملكة، والمعلن عنها بمناسبة فرض الحجر الصحي من طرفكم في بلاغات للرأي العام، والمتوفرة على موقع رئاسة النيابة العامة؛

-التبليغ عن طريق المنصة الهاتفية "كلنا معك" للاتحاد الوطني لنساء المغرب على الرقم الهاتفي المجاني 8350، والتي تتلقى شكايات النساء طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الأربع وعشرين ساعة وتنقلها فوراً إلى النيابات العامة ومصالح الشرطة القضائية المختصة؛

-بالإضافة إلى التبليغ بالوسائل الكتابية التقليدية؛

-وأخيرا فإن بعض النيابات العامة قد وضعت منصة خاصة باللجن الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف من أجل تلقي شكايات النساء. وهي مبادرة يتعين تثمينها وتشجيعها".

تطوير وسائل تلقي الشكايات

وبالنظر للمعطيات المشار إليها، وبالنظر كذلك إلى استمرار فترة الحجر الصحي فقد دعت رئاسة النيابة العامة إلى:

- العمل على تطوير منصات رقمية أو هاتفية لتلقي شكايات العنف ضد النساء، في حدود الإمكانيات المادية واللوجستيكية المتاحة، والاستمرار في تفعيل المنصات الرقمية والهاتفية المتوفرة حاليا؛

- الاهتمام بالشكايات والتبليغات بشأن قضايا العنف ضد النساء وإعطائها الأهمية والأولوية في المعالجة؛

- اتخاذ إجراءات الحماية المقررة بمقتضى القانون لفائدة النساء والأزواج عموماً، بما يتلاءم مع الوضعيات التي تتطلب الحماية؛

- الحرص على المصالح الفضلى للأطفال، واستهداف استقرار الأسر وتعايش أفرادها وفقا للمبادئ الحقوقية التي تولي المرأة مكانتها الهامة داخل النسيج الأسري والمجتمعي؛

- إقامة الدعاوى العمومية – حين يقتضي الأمر ذلك – في الوقت المناسب، وبالحزم اللازم؛

- اتخاذ الإجراءات القانونية الأخرى المناسبة لمعالجة الحالات الخاصة، ومن بينها توفير خدمات خلايا التكفل بالنساء، الموجودة بالنيابات العامة. وكذلك تسخير الإمكانيات المتاحة للخلايا الجهوية للتكفل بالنساء عند الاقتضاء؛

- الاستمرار في رصد الإحصائيات المتعلقة بقضايا العنف ضد النساء. ■

تراجع العنف ضد النساء عشر مرات في الفترة الأخيرة.

مشروع القانون "مكمم الأفواه" كاد "يمر" بمجلس الحكومة.

أسرار قانون "تكميم الأفواه"..

الانتقام من دعاة المقاطعة

"مكمم الأفواه" أو "مكمم الإنترنيت" هذه هي التسمية التي أصبحت تطلق على مشروع القانون 22.20. فلا يكاد يجف مداد موقف مستنكر ورافض له، حتى يظهر آخر، أكثر حدة وتطرفا في رفضه، بسبب ما تضمنه هذا المشروع من تقييد للحريات، بل لما نص عليه من عقوبات حبسية وغرامات مالية ثقيلة.

أحمد مدياني

"تيلكيل عربي" ساءل وزراء ضمن اللجنة الوزارية التي شكلت لغرض مناقشة التعديلات على مشروع القانون، وتحدث لزعماء الأحزاب السياسية في الأغلبية والمعارضة، ومن بينهم الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إدريس لشكر، الذي يمسك حزبه بحقيبة وزارة العدل في شخص الوزير محمد بن عبد القادر الذي قدم مشروع القانون للمناقشة والمصادقة خلال اجتماع المجلس الحكومي ليوم 19 مارس الماضي، وحاول الوصول إلى إجابات عن الأسئلة التالية: ماهي كواليس صياغة مشروع القانون 22.20؟ كم نسخة عدلت منه؟ هل قامت اللجنة التقنية بإنهاء التعديلات بشأنه وعرضه على اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض؟ لماذا أصدر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بلاغاً يتبرأ فيه من مشروع القانون ويعلن رفع اليد عنه؟ وهل كانت صياغته وعرضه محط توافق بينه وبين حزب التجمع الوطني للأحرار؟ ما رأي قيادات أحزاب المعارضة في المشروع؟ وبماذا تطالب؟ وهل يمكن أن يتحول غضب رواد مواقع التواصل الاجتماعي منه إلى إطلاق حملة مقاطعة جديدة كما حصل عام 2018؟ أسئلة وأخرى يجيب عنها من تحدثوا لـ"تيلكيل عربي" عن مشروع قانون أصبح أشبه بنص تشريعي "لقيط" ينكر الجميع نسبه إليهم.

أين وصل مشروع القانون؟

حسب مصدر حكومي تحدث لـ"تيلكيل عربي"، فإن "اللجنة التقنية التي شكلت لإدخال ملاحظات الوزراء بشأن مشروع القانون 22.20، عقدت اجتماعها بعد قرابة أسبوع من انعقاد المجلس الحكومي ليوم 19 مارس الماضي، وأنهت خلاله صيغة معدلة، توصل بها الوزراء أعضاء اللجنة الوزارية الذين أوكلت لهم مهمة الحسم في الصيغة النهائية لمشروع القانون قبل إحالته على البرلمان". المصدر ذاته أكد أن "مشروع القانون، الذي تقدم به وزير العدل

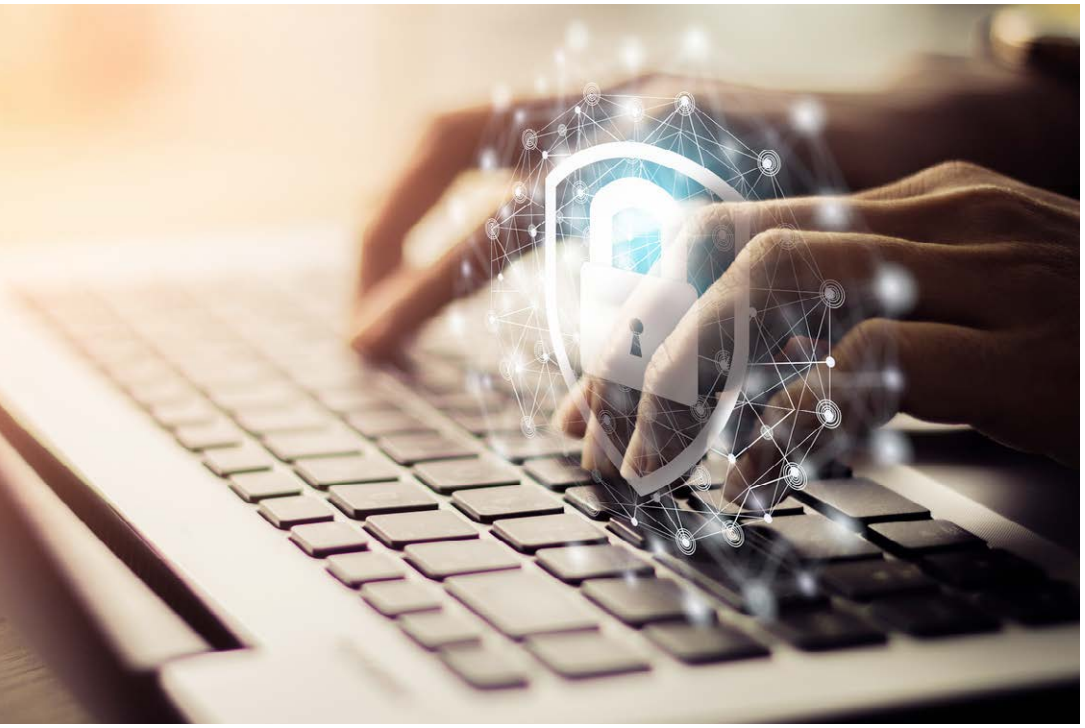

مشروع القانون رقم 22.20 يتضمن عقوبات حبسية.

محمد بن عبد القادر، عرف نقاشاً مستفيضاً ووجهات نظر متباينة حوله". في الوقت ذاته، لم يخف مصدر "تيلكيل عربي"، وهو عضو في اللجنة الوزارية التي شكلت لحسم الصيغة النهائية لمشروع القانون، أن "الأبعاد التي وصل إليها نقاشه، فرضت صعوبة في التعامل مع النص. هناك تخوف من أن نذهب إلى ما هو أسوأ".

مصدر حكومي آخر كشف لـ"تيلكيل عربي" أنه "كان هناك مشروع أولي أجبنا عنه داخل المجلس الحكومي، وتم النقاش حوله، ونحن الآن أمام مشروع قانون بصيغة مختلفة، يعني لدينا نص جديد سوف نناقشه في اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض". وأجمعت مصادر "تيلكيل عربي" على أن مشروع القانون 22.20 "أثار نقاشاً حقيقياً في المجلس الحكومي، وعرف عرض طروحات قوية". لكن لماذا تمت المصادقة عليه رغم الاختلاف حوله؟ هذا الأمر أجابت عنه مصادر "تيلكيل عربي" الحكومية بأنه "تقرر اعتماد منهجية مرنة في تمرير نص مشروع القانون، مع التشديد على أن هناك ملاحظات حوله يجب إعادة صياغة النص النهائي على أساسها".

"الأبعاد التي وصل إليها نقاش مشروع القانون فرضت صعوبة في التعامل معه. هناك تخوف من أن نذهب إلى ما هو أسوأ".

الفصول المثيرة للجدل

المادة 14 من مشروع القانون تنص على أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 5000 إلى 50 ألف درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمداً عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات

«

المماثلة بنشر محتوى إلكتروني بالدعوة إلى مقاطعة بعض المنتوجات أو البضائع أو الخدمات أو القيام بالتحريض على ذلك".

أما المادة 15 فتنص على أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 5000 إلى 50 ألف درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمداً عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بنشر محتوى إلكتروني يحمل العموم أو تحريضهم على سحب الأموال من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها".

والمادة 18 تنص على أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 200 إلى 20 ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمداً عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بنشر أو ترويج محتوى إلكتروني يتضمن خبراً زائفاً من شأنه التشكيك في جودة وسلامة بعض المنتوجات والبضائع وتقديمها على أنها تشكل تهديداً وخطراً على الصحة العامة والأمن البيئي".

هل سحبت هذه المواد من الصيغة النهائية التي أعدتها اللجنة التقنية المشكلة بعد المجلس الحكومي الذي صادق على مشروع القانون؟

الجواب حسب مصادر "تيلكيل عربي" الحكومية، هو أن "هذه المواد عدلت صياغتها، لكن الحسم فيها لن يكون سوى بعد اجتماع اللجنة الوزارية". ورفضت مصادر "تيلكيل عربي" بشدة الكشف عن فحوى ما توصلت به اللجنة الوزارية بخصوص النص النهائي لمشروع القانون 22.20، مبررة ذلك بما تم الإشارة له سابقاً، أي "التخوف من أن يأخذ النقاش حولها أبعاد تؤزم الوضع أكثر مما هو حاصل اليوم، وإطالة أمد التراشق حوله، عوض نقاش النص وتجويده بما لا يمس حرية الرأي والتعبير والحقوق".

"قانون جنائي لصالح الشركات"

حسب الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية محمد نبيل بن عبد الله، "المواد التي تمس بالحريات، وهي المواد 14 و15 و18 من مشروع القانون 22.20، مواد لا محل لها من الإعراب، ولا يمكن أن تمر أبداً بصيغتها الحالية أو بتعديلها، بل يجب سحبها نهائياً من مشروع القانون". وشدد نبيل بعد الله، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، على أن حزبه "سوف يعارض بشدة مشروع القانون إن وصل إلى البرلمان وهو يتضمن هذه المواد، لأنها تمس بالحريات بشكل كبير".

وأضاف المتحدث ذاته أنه "بداية لم نسمع عن مشروع القانون وكيف تم تمريره في المجلس الحكومي، ولم يكن في علمنا أن هناك مواد بهذه الصيغة. لو كان النص واضحاً ومتاحاً منذ البداية، لتم النقاش حوله، وأنا أتساءل كيف لتيارات تقول إنها تدافع عن الحريات تعرض نصاً تشريعياً بهذه الشحنة، بل يصل إلى المجلس الحكومي وتتم المصادقة عليه".

الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عبد اللطيف وهبي، وصف، من جانبه، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، مشروع القانون 22.20، بأنه "قانون جنائي آخر لصالح الشركات". واستغرب وهبي كيف أن "مشروع القانون تمت المصادقة عليه، حسب ما جاء في البلاغ الذي صدر بعد المجلس الحكومي، رغم أن الوزراء غير متفقين على نصوصه"، وأضاف: "الاتفاق يجب أن يكون قبل المصادقة، وليس العكس. لا يمكن أن نمرر نصا تشريعيا في المجلس الحكومي، ثم نقول سوف نناقشه ونتوافق حوله في ما بعد. الآن هناك اختلاف واضح وتم التصريح به من طرف جميع الأطراف، وهذا عبث وارتباك في إدارة المجلس الحكومي الذي مرر خلاله مشروع القانون".

كما استغرب الأمين العام لـ"البام" من تسريب مواد من مشروع القانون، وتابع في هذا الصدد: "طريقة تسريبه غريبة، خاصة أنه تلاها مباشرة تسريب مذكرة (وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان المصطفى) الرميد بخصوصه".

الاتحاد "يرفع يده عن القانون"!

في خضم موجة الاستهجان التي لاحقت مشروع القانون 22.20، بعد تسريب نصه، توجهت أصابع الاتهام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بالنظر إلى تولي عضو مكتبه

عدلت صياغة مواد مشروع القانون، لكن الحسم فيها لن يكون سوى بعد اجتماع اللجنة الوزارية.

السياسي محمد بن عبد القادر لحقيبة وزارة العدل، وإلى أن النص المقترح يحمل توقيعه. ووصل التشكيك في خلفيات صياغة مشروع القانون 22.20 حد اعتبار أن "الأمر تم بتنسيق ما بين الاتحاد الاشتراكي وحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يقوده وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات عزيز أخنوش، الذي كانت شركته للمحروقات "أفريقيا" من ضمن الشركات التي طالتها حملة المقاطعة عام 2018 وتكبدت بسببها خسائر كبيرة".

من ربطوا بين مشروع القانون المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، و"التوافق بين حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتجمع الوطني للأحرار حوله، أثاروا اجتماعا عقد بين قيادات "الوردة" و"الحمامة"، يوم الخميس 12 مارس الماضي، وصدر بعد الاجتماع بلاغ، جاء فيه أن الحزبين "تفعيلا لمضامين ميثاق الأغلبية الحكومية بما يمكنها من تنفيذ التزاماتها في جو من الانسجام والتضامن، فإنهما يعبران عن دعمهما التام لوزير العدل في سعيه إلى تسريع وتيرة إصلاح منظومة العدالة. وفي نفس الوقت يؤكدان على ضرورة انخراط الحكومة في أصلاح شامل وعميق للسياسة الجنائية بما يتلاءم مع مبادئ الدستور، ويساهم في تعزيز الحقوق والحريات".

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وفي رسالة نشرها في جريدته، أعلن، على لسان كاتبه الأول إدريس لشكر، تخليه ضمنياً عن مشروع القانون 22.20، وجاء فيها بعد مرافعة طويلة عن ظروف وحيثيات خروج النص التشريعي، أنه "وإذ ندرك أن مواقفنا، في المواقع الرسمية وغير الرسمية، كنا في المعارضة أو في التدبير، لا يمليها علينا سوى الضمير الوطني اليقظ، والخدمة المتجردة والنبيلة لحقوق بلادنا وحقوق وحريات أبنائه وبناته، فإننا نشدد على أن ثوابتنا في الدفاع المستميت على حريات شعبنا وحقوق وطننا، ستظل قائمة مهما كان الثمن. وكل ما يعارضها تجب مقاومته ورفع اليد عنه. وفي الأخير، فإن الشرط الموضوعي هو الذي يجعل هذا النص أو ذاك جديرا بالاهتمام، والمغرب وهو يتجاوز شروط مواجهة الفيروس وما ترتب عنه آنيا، يكون قد تجاوز كل التباسات الوضع التي كانت وراء النقاش الخاص بهذا النص، وإن لم يكن رسميا، مما يقتضي رفع اليد عنه".

"تيلكيل عربي" اتصل بالكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إدريس لشكر، وطرح أمامه كل التساؤلات والمؤخذات التي طرحت بشأن مشروع القانون، وما هو موقفهم النهائي منه؟ وهل فعلاً كان نتاج تنسيق سياسي بينهم وبين حزب التجمع الوطني للأحرار؟

"كيف لتيارات تقول إنها تدافع عن الحريات تعرض نصا تشريعيا بهذه الشحنة، بل يصل إلى المجلس الحكومي وتتم المصادقة عليه؟".

وقال لشكر في حديثه لـ"تيلكيل عربي"، "الرسالة التي نشرتها منابر الحزب بشأن مشروع القانون، أنا شخصياً من كتبتها".

ورغم أن نص التشريعي وضع على طاولة المجلس الحكومي باقتراح من وزير في حزبه، صرح لشكر، بأن "الحزب يرفض أي قانون سوف يمس بحق المواطن في ألا يقتني هذا المنتوج أو ذاك. نحن نرفض هذا التضييق، سواء كنا في الحكومة أو البرلمان".

وتابع لشكر أنه "لا يمكن أن أتصور، انطلاقا من مرجعيتنا الحقوقية، السماح بمرور المواد التي أثارت الجدل". وذهب الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حد اعتبار أن "تسريب مشروع القانون، بصيغته الأولية، مخدوم ومفبرك لإلهاء المغاربة عن موضوع أساسي، وهو الحاجة إلى الكتلة الوطنية والجبهة الموحدة".

وربط لشكر التسريب بكونه جاء في سياق "تصريحاته بشأن الحاجة إلى حكومة وحدة وطنية إذا تطورت الأمور إلى الأسوأ، بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد"، قبل أن يستدرك بالقول: "لكن الأمور تتطور بشكل إيجابي نسبيا".

وحول موقف حزبه الصريح من المواد 14 و15 و18 التي وردت في مشروع القانون 22.20، صرح الكاتب الأول لحزب "الوردة" أن قرارهم واضح "لا يمكن أن نكون مع معاقبة المواطنين لأنهم قرروا مقاطعة منتوج معين"، لكن في الوقت ذاته، اعتبر لشكر أنهم "مع الحرية والمسؤولية، وضرورة التشريع في كل ما فيه خصاص وحاجة مجتمعية". وعن التنسيق المفترض بينهم وبين حزب التجمع الوطني للأحرار من أجل صياغة مشروع القانون مثار الجدل، وطرحه في المجلس الحكومي بعد أسبوع من اجتماع قيادات الحزبين، شدد لشكر على أن هذا الطرح "غير صحيح، وكذب في كذب".

لكن كيف يبرر الكاتب الأول للاتحاد إعلان الدعم والمساندة لوزير العدل بشأن "تسريع وتيرة إصلاح منظومة العدالة". وفي نفس الوقت يؤكد الحزبان على "ضرورة انخراط الحكومة في أصلاح شامل وعميق للسياسة الجنائية". حسب لشكر، ما ورد في البلاغ المشترك لحزبه مع حزب عزيز أخنوش، أملته "رؤية تقدمية وحداثية للقانون الجنائي، مقابل رؤية محافظة، وكان البلاغ دعما لوزير العدل في معركته السياسية".

وشدد في السياق ذاته على أنهم "لم يتفقوا مع التجمع الوطني للأحرار أبدا حول هذه المواد، بل اتفقوا على مواجهة هجمة شرسة على الحريات الفردية، من طرف من لهم قدرة رهيبة على تزييف الحقائق رغم أن كل الملفات المفتوحة حولها تهمهم، وقلنا إن القانون الجنائي يجب أن تسحب منه هذه المواد التي يتابعون بها هم".

"تيلكيل عربي" طرح على لشكر، حسب معطيات حصل عليها من مصادر موثوقة،

وجه الاستغراب الكبير هو كيف يُمرر نص تشريعي في المجلس الحكومي، ثم يقولون سوف نناقشه ونتوافق حوله في ما بعد!

« أن مشروع القانون 22.20 سبق أن أعد قبل عامين، ورفض في سياقات مختلفة أكثر من مرة، لكن تم نفض الغبار عليه وطرحه في إطار توافق سياسي غير معلن. وكان جواب الكاتب الأول لحزب الوردة أنه "ليس هناك أي قطاع وزاري لا يتوفر على بنك من مسودات مشاريع القوانين"، وأضاف: "في رفوف مديريات التشريع في كل الوزارات سوف تجد ربما عشرات مشاريع القوانين الجاهزة". وختم لشكر موقفه من النقاش الدائر حول هذا الملف بالقول: "أخطر شيء هو الترهيب وخلق فزاعة لمصادرة حق الناس في النقاش. أكرر أن التسريب تم بطريقة مخدومة، وسربت مواد بعينها فقط. كما صدرت تصريحات عن وزراء حول مداولات المجلس الحكومي. أمام هذه المعطيات والتطورات غدا سوف يصعب على وزير التعبير عن رأيه".

هل يسحب مشروع القانون 22.20؟

السؤال الذي يطرح بقوة اليوم، هو: هل تدفع موجة الغضب والإجماع المعلن عن رفضٍ مشروع القانون 22.20 لسحبه نهائيا؟ البرلمانية و القيادية في حزب العدالة والتنمية آمنة ماء العينين تتمنى ذلك، وعبرت عن موقفها في تصريح لـ"تيلكيل عربي" بالقول: "يجب أن يعبر حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة عن موقف صريح من مشروع القانون". وتأسفت ماء العينين من أن "حكومة يقودها حزبها تصادق على هذا القانون، وكيف مر في أجواء من التكتم".

واعتبرت أنه "رغم أن المسؤول عن مشروع القانون هو وزير العدل، ولكن الطريقة التي تم بها تدبير وتمرير المشروع في المجلس الحكومي غير سليمة. مشروع القانون اتخذ منه موقف في المجلس الحكومي كان يجب أن يؤجل في انتظار الوصول إلى صيغة نهائية متوافق حولها، والصيغة التي صودق بها عليه غير مفهومة. لا يمكن أن نصادق على مشروع قانون، ثم نقول مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات حوله، حزبٍ العدالة والتنمية يجب أن يصدر موقفاً صريحاً وواضحاً بشأنه".

وعن موقفها من وصول مشروع القانون إلى البرلمان، قالت البرلمانية أمينة ماء العينين: "لا أتوقع ولا أتمنى ذلك. أي حكومة سياسة معنية جداً بأن تستمع لنبض الرأي العام، وهذا الأخير يرفض بالإجماع هذا النص، وما عليها إلا أن تلتقط الإشارة وأن تسحبه بشكل نهائي، وأن تأخذ بعين الاعتبار أنها تمثل المغاربة ولا يمكن أن تفرض عليهم مشروع قانون يرفضونه".

وشددت ماء العينين على أنه "ليس هناك أي مبرر لإقحام مواد تحمي الشركات وسط مواد تحمي القاصرين والأشخاص من الابتزاز ومواد أخرى تجرم الأخبار المفبركة والكاذبة". ورأت المتحدث ذاتها أنه "تم دس مقتضيات ليس لها علاقة بهذا السياق والغاية منها فقط خنق الحريات والحقوق والحق في التعبير"، كما أوضحت أن"هناك مجموعة القانون الجنائي ومتضمن فيها ما يتعلق بحماية القاصرين وتجريم صناعة المتفجرات، كما وردت في مشروع القانون 22.20".

نفس الرأي يذهب إليه الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عبد اللطيف وهبي، وقال في هذا الصدد: "جل المواد التي جاء بها مشروع القانون المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، موجودة في القانون الجنائي. لا يمكن أن نأتي بمواد تحمي الشركات على حساب المواطن، وتفرض علينا أن لا نعبر عن موقف اتجاهها. الشركات ليس لها الحق في أن تحدد لنا كل شيء، ما نأكل وثمنه وطبيعته، ونحن لا نكون سوى قوة استهلاكية فقط ولا نتكلم مثل القطيع". »

وشدد الأمين العام لحزب "البام" على أن " طبيعة الفضاء الأزرق أساسها الحرية، والنقاشات التي تدور فيه نقاشات مدنية فيها خلاف واختلاف، ومن تضرر من الشركات يتجه إلى القضاء. الدولة ليس لها حق مراقبة الأسعار التي تفرضها هذه الشركات، في المقابل نضع قانوناً يراقب المواطن ويعاقبه لأنه عبر عن رأي ضدها، نحن نرفض هذا الأمر".

وهبي انتقد أيضاً الطريقة التي دبر بها وزير العدل محمد بن عبد القادر هذا الملف، وقال في هذا الصدد: "الوزير يقول أخلاقيا لا يمكن له أن يناقش مشروع القانون، ولكن هل لديه الحق أخلاقياً في وضع قانون مثل هذا بالنظر إلى تاريخ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية".

وذهب وهبي حد المطالبة بـ"رحيل" وزير العدل، وعبر عن ذلك قائلا: "يجب أن يسحب مشروع القانون نهائياً، وأن يقدم الوزير استقالته، مع تقديم رئيس الحكومة سعد الدين العثماني اعتذارا للمغاربة، لأنه سمح بتمرير مشروع قانون مس بالوحدة واللحمة الوطنية التي أفرزتها ظروف مواجهة جائحة فيروس كورونا".

الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نبيل بن عبد الله شدد، بدوره، على أن "مشروع القانون 22.20 ليس بسيطا كي تتم المصادقة عليه هكذا، والاكتفاء بالقول بأنه مر مع ملاحظات وتحفظات".

وأضاف: "مشروع القانون هذا يتضمن شحنة مرتبطة بأمور وقعت حديثاً في المغرب، والأحزاب السياسية يجب أن تكون واعية بذلك. تلك الصيغة لا تحتمل أن نصادق عليها ثم نناقشها في ما بعد، بل يجب عدم طرحها أصلا، وإن اقترحت تقتضي الرفض".

واعتبر نبيل بن عبد الله أن "الأغلبية تتحمل المسؤولية السياسية". كما طرح، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، تساؤلات حول: "لماذا في هذا الظرف اقتراح هذا النص أولا وتكتم حوله ثانيا ثم تسريبه؟ ومن له مصلحة في ذلك؟ هل هناك من يريد لعب دور مزدوج، يسرب ثم يتبرأ؟ أو هناك من يريد إشعال موقع نار جديد لصرف الأنظار عن أمور أخرى تمسه؟".

الأغلبية تتحمل المسؤولية السياسية في طرح مشروع القانون.

وخلص الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية إلى التعبير عن موقفه من مشروع القانون 22.20، بالقول إن "هذه حكومة ليس فيها أشخاص يتعاونون، بل أشخاص ينصبون المكائد لبعضهم البعض، في ظروف نحتاج فيها اللحمة لمواجهة فيروس كورونا، بل تم صرف النظر عن مواضيع مهمة ومصيرية بخصوص تدبير حاجيات المغاربة في سياق فرض حالة الطوارئ الصحية، والنقاشات المهمة التي فتحت حول مغرب ما بعد الجائحة".

مشروع القانون تمت المصادقة عليه، حسب البلاغ الذي صدر بعد المجلس الحكومي، رغم أن الوزراء غير متفقين على نصوصه".

هل يسحب مشروع القانون برأي الحكومة؟

حسب المصادر الحكومية التي تحدث إليها "تيلكيل عربي" وما صرحت به "الأمر مستبعد". وجاء على لسانها أن "مشروع القانون إجمالا فيه بعض المواد التي كانت صياغتها مرفوضة، لكن فيه أمور إيجابية، وترحيلها إلى القانون الجنائي سوف يفرض إعادة ورش تعديله من الأول".

وحسب المصادر الحكومية التي تحدث إليها "تيلكيل عربي"، هناك تباين في السيناريوهات التي ستحدد مصير مشروع القانون 22.20، مصدر أفاد بأن "النقاش في هذا الجانب يجب أن يؤجل إلى حين انتهاء جائحة كورونا المستجد"، وأنه "لو كانت عند الحكومة نية تسريع مروره لاعتمدته لتتم إحالته من طرف اللجنة التقنية على اللجنة الوزارية وحسم الأمر بعرضه على البرلمان".

من المستحب أن يتفاعل المشرع مع المستهلك الذي تحول من مستهلك ذي هوية واقعية إلى مستهلك ذي هوية رقمية.

ومصدر حكومي آخر شدد على أنه "ليس هناك أي قرار في الموضوع، وأن حسم نقاش تأجيله شأن رئيس الحكومة"، رغم أن المصدر ذاته عبر عن أنه "اقترح على رئيس الحكومة أن يؤجل النقاش في مشروع القانون، وهو مع عدم سحبه لكن أيضا مع تعديل مواده لتكون معتدلة".

هل يبعث 22.20 حملة المقاطعة من تحت الرماد؟

بعد تسريب نص مشروع القانون المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، اعتبره طيف واسع من رواد مواقع التواصل الاجتماعي "نصا وضع للانتقام من دعاة المقاطعة التي مست ثلاث شركات"، فهل يجدد مشروع القانون الدعوة إلى المقاطعة؟ الأستاذ الجامعي المتخصص في علم الاجتماع سعيد بنيس قال، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، إن "بعض المواد المقحمة في مشروع قانون 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة أثارت سخط رواد الفضاء الافتراضي، وأنتج ذلك انطلاق حركية رقمية اتسمت بدأبهم على نشر نص موحد على صفحاتهم يدين محتوى ومضمون المشروع، لا سيما المادة 14 و15 وبالخصوص ما يمت إلى الفقرات التي نصت على العقوبات الحبسية والغرامات المالية".

وأضاف الأستاذ المتخصص في علم الاجتماع أنه "لكي نفهم ردة فعل مرتادي الفضاء الرقمي يتوجب الإقرار بأننا إزاء الانتقال من مجتمع التواصل (Société de communication) إلى مجتمع الاتصال (Société de connexion)، حيث توارى التداول والنقاش الواقعي لصالح التفاعل وثقافة التشارك".

هذا التحول، حسب المتحدث ذاته، "أصبحت معه هذه الثقافة الجديدة هي المحرك والناقل للديناميات المجتمعية وللفكر النقدي، من خلال جسر مواقع الفضاء الرقمي".

وأوضح الأستاذ الجامعي سعيد بنيس أنه "من المواضيع التي تملأ النقاش في مواقع التواصل الاجتماعي تقييم المنتوجات والحكم على جودتها والتشاور حول نوعيتها وفعاليتها، فأضحى هذا السلوك بمثابة طقس جماعي، ليس فقط على المستوى الوطني بل كذلك على المستوى العالمي، كما أن هناك شركات وبنيات اقتصادية تشجع على هذا السلوك من خلال طرح استطلاعات رقمية حول منتوجاتها لفهم واستشراف انتظارات الزبون والمستهلك المحتمل".

وفي الحالة المرتبطة بمشروع القانون 22.20، فسر المتحدث ذاته أن "آلية التقييم عبر الآراء المعبر عنها، يمكن أن تصل حد المطالبة بمقاطعة بعض المنتوجات، لا لشيء إلا سوى لأن المستهلك يرغب في جودة عالية أو في تخفيض للأثمنة... وتبدو من هذه الزاوية أن علاقة المستهلك بالمنتج علاقة جدلية تخضع لرهانات الرابط الاجتماعي وتحدي العيش المشترك". وأضاف أنه "تباعا، يمكن أن يفضي التضييق على مساحة وهامش إبداء الرأي أو مساءلة مستوى جودة بعض المنتوجات، حد الدعوة لمقاطعتها، وإلى بناء وترسيخ شكل من أشكال المواطنة السلبية (Citoyenneté passive)، وتراجع بل تلاشي المواطنة الإيجابية (Citoyenneté positive) التي تقوم على النقد البناء والذكاء الجماعي".

ورأى الأستاذ الجامعي أنه "لملائمة القوانين مع واقع مجتمع الاتصال والمواطنة الافتراضية، الذي انخرطت فيه جميع فئات المجتمع المغربي، من المستحب على المشرع أن يتفاعل مع الحاجيات الرمزية والتطلعات المادية للمستهلك الذي تحول من مستهلك ذي هوية واقعية إلى مستهلك ذي هوية رقمية، يعبر بحرية عن انشغالاته الاستهلاكية ويتداول فيها عبر هامش حرية افتراضي ورقمي يضمن أمنه الاقتصادي". ■

تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك..

سوء الفهم الكبير بين الأبناك والزبناء

كيف تسير عملية تأجيل قروض المعسرين؟ وما هي شروط الأبناك للموافقة على طلب تأجيل سداد الأقساط الشهرية، سواء تعلق الأمر بقروض السكن أو الاستهلاك؟ أوما حقيقة أن المستفيد من التأجيل يتعرض لنسب فوائد إضافية؟ وهل يمكن أن تؤدي الهرولة الكبيرة نحو طلبات تأجيل السداد إلى خلق ضغط كبير على قطاع يعتبر من القطاعات الاقتصادية التي تنمو في الداخل والخارج؟

عبد الرحيم سموكني

يواصل موضوع تأجيل دفع ديون الأبناك بالنسبة للمعسرين في السداد بسبب تأثر وظائفهم بسبب انتشار جائحة فيروس "كورونا 19" شغل كثير من الناس. فمنذ إعلان الحكومة، بمباركة من بنك المغرب عن تدابير تهدف لحماية الدائنين المتضررين من الفيروس، كثر اللغط في الموضوع، بين من يرى أن الأبناك تمارس تلكؤا في الموضوع، وأنها تريد استغلال الوضع لمراكمة أرباح جديدة عبر سن نسب فائدة جديدة ولو كانت ضئيلة، لكن في الجهة المقابلة، يرى مسؤولون بنكيون واقتصاديون، أن شريحة الزبائن بدورها، تضم استغلاليين وانتهازيين يريدون الاستفادة من تأجيل سداد أقساطهم حتى وإن لم يكونوا متضررين من الجائحة.

سرعة إعلان وهرولة موظفين

تقول مديرة وكالة بنكية لـ"تيلكيل عربي" إن سوء الفهم الكبير وقع عندما سارعت الحكومة، عبر لجنة اليقظة، إلى إعلان إمكانية تأجيل سداد أقساط الديون، دون أن يكون هناك إعداد مسبق لكل ما هو تقني ومالي، فالمعلومة بتفاصيلها الكاملة، لم تتضح إلا بعد مرور أسبوعين على الأقل، وهو ما خلق لموظفي الأبناك غموضا كبيرا في البداية، ودفع بعض الزبناء إلى الشك في المبادرة من أصلها.

وتضيف هذه المسؤولة بأن الغموض لم يكن مقتصرا على الزبناء، بل طال أيضا مستخدمي القطاع البنكي، الذين كانوا ينتظرون كل صباح التوصل بتفاصيل هذه العملية.

بعد مرور أكثر من شهر على تطبيق الحجر الصحي والطوارئ الصحية، ما أدى إلى تضرر قطاعات واسعة من الاقتصاد، ودفع بآلاف العمال والمستخدمين إلى التوقف عن العمل، كشفت أرقام رسمية أن 400 ألف ملف جرى دفعها للاستفادة من تأجيل السداد، وهي

تأجيل سداد الديون خلق ارتباكا لدى البنوك والزبناء على حد سواء.

تشمل الأجراء والشركات. تشدد مسؤولة بمجموعة بنكية فرنسية أن الإشكال، في البداية، كان إقناع الزبناء بأنه ليس من حق الجميع أن يؤجلوا سداد ديونهم، وأن الأولوية للشريحة الأكثر تضررا من الجائحة.

ويفسر المصدر: "في بداية الأزمة، كنا نستقبل طلبات موظفين للدولة، ويرغبون في الاستفادة من التأجيل، كان من الصعب إقناعهم بأنهم غير معنيين، لأن نشاطهم لم يتأثر، ومع ذلك كانوا يصرون ويطلبون منا أن نجد لهم صيغا للاستفادة".

ثلاث صيغ للتأجيل

كثير من المغاربة يطرحون السؤال: من الأحق بالاستفادة من تأجيل أقساطه ديونه الشهرية التي تلتهم حصة محترمة من دخله؟

ترد مديرة وكالة بنكية في مدينة الدارالبيضاء، بأن الأمور واضحة لأن المتضرر من "كورونا" ظاهر، وتقول "نطلب منه شهادة من مشغله تثبت تعرض نشاط الشركة أو المقاولة، إما للتوقف الكلي أو الجزئي، فطلبات التأجيل تدرس حالة بحالة، وقطاعا بقطاع، ثم إن النظام المعلوماتي المالي المشترك بين الأبناك والتأمينات، لا يمكن أن يكذب أو أن يخفي معطيات أو يزورها، فعندما يتأثر مستخدم ما، ويتعرض أجره إما للبتر أو التخفيض أو الانقطاع فهي أمور تظهر وبسهولة". وتضيف مديرة الوكالة التابعة لمجموعة بنكية فرنسية "لقد توصلنا بالعديد من الطلبات، ويمكن أن أؤكد لك أننا البنك الوحيد الذي لا يطبق أي فائدة على التأجيل، وهناك تنافس وتباين بين ما تقدمه البنوك في هذا الباب".

يقول مصطفى فاق، مدير وكالة بنكية تابعة للبنك الشعبي، إن النظر في ملفات طلبات التأجيل يراعي أيضا القطاعات التي ينتمي إليها طالبو التأجيل، ويقول "بالنسبة لقروض السكن الاقتصادي المعروف بـ"فوغاريم"، فكل أصحابها استفادوا تلقائيا من تأجيل دفع أقساطهم الشهرية الخاصة بقروض السكن".

عثمان بنجلون رئيس تجمع البنوك ووزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون أكدا على إنجاح العملية.

ويؤكد الإطار البنكي لـ"تيلكيل عربي" أن القطاع الاقتصادي يبقى محددا كبيرا لمدى تضرر الزبون، فمثلا العاملون في القطاع السياحي لا يحتاجون لإثبات تضررهم، والأمر نفسه ينطبق على المشتغلين في الفنادق والمطاعم، ومع ذلك يكشف مصدر "تيلكيل عربي" أن بعض القطاعات التجارية، التي يمكن القول إن رقم معاملاتها انتعش في فترة الحجر الصحي، خاصة قطاع التغذية العامة، بادر بعض أصحابها إلى التقديم على طلبات التأجيل، هؤلاء لا يمكن قبول تأجيل سداد قروضهم، لأنهم بكل بساطة لم يتضرروا".

القطاع الاقتصادي يبقى محددا كبيرا لمدى تضرر الزبون، فمثلا العاملون في القطاع السياحي لا يحتاجون لإثبات تضررهم.

فبعد أسابيع من إطلاق مبادرة تخفيف وطأة الجائحة على المتضررين، من خلال اعتماد تدابير اقتصادية واجتماعية، تحول النقاش حول من يستحق الاستفادة، ثم هل ستستغل الأبناك الوضع لتزيد من أرباحها، وهل هناك فخاخ في العملية تترصد بالمستفيدين؟

وحسب المسؤول البنكي، فإن هناك ثلاث صيغ للاستفادة من التأجيل، ويمكن للزبون أن يختار ما يناسبه، ويقول "هناك صيغة أولى: تقضي بأن يجري تأجيل فترة سداد ثلاثة أشهر مع بقاء فترة السداد كما هي، وهنا ترتفع قيمة القسط، وهو أمر طبيعي، والصيغة الثانية هي تمديد فترة السداد دون المس بقيمة القسط الأصلية، أما الصيغة الثالثة فتقضي بتقسيم قيمة المبلغ المؤجل على باقي المدة المتبقية دون تمديد مدة السداد. ويوضح "الصيغة الثالثة تبقى الأكثر قبولا، كما أن الزيادة ستكون في حدود 50 درهما".

بنك المغرب فتح المجال لعملية تأجيل سداد الديون لكنه لا يغفل عن مراقبة سيرها.

الحذر من إنهاك البنوك

يرى خبير مالي، رفض الكشف عن هويته، أن ظرف الوباء لا يجب أن تشكل ضغطا إضافيا على القطاع البنكي، خاصة وأنه أحد القطاعات الحيوية والرئيسية في العملية الاقتصادية الذي هو قاطرة الاقتصاد "اليوم تجد الأبناك نفسها بين مطرقة بنك المغرب، الذي يوفر السيولة اللازمة وخفض معدل الاقتراض الرئيسي، لكن في الوقت ذاته، فهذه الأبناك لا يمكن أن تتجاوز النسبة المعقولة لتدبير مخاطر عدم السداد، بمعنى آخر، فالبنك المركزي يسهل من جهة، لكنه في المقابل سيكون أول من يضبط هذه الأبناك إن تعدت الخط المسموح به في عدم الالتزام بالسداد بالنسبة للزبائن.

وحسب المصدر ذاته، فإن آخر تصنيف لوكالة "موديز"، والذي صدر قبل أيام فقط، ليس مفاجئا، بالنظر إلى الضغط الكبير الذي يعيشه القطاع البنكي المغربي، إذ أن وكالة التصنيف الائتماني "موديز" عدلت من توقعاتها المستقبلية بخصوص الأبناك المغربية من "مستقرة" إلى "سلبية".

التصنيف السلبي، وإن كان أقل حدة من تصنيف اقتصاديات أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا، فإنه حذر من تدهور في جودة وربحية القروض، إذ تتوقع وكالة التصنيف الأمريكية أن يستقر نمو القروض في حدود 5 في المائة خلال السنة الجارية مقابل 5,7 في المائة سنة 2019، كما ستتراجع مداخيل القروض بسبب الوباء نتيجة زيادة الديون المتعثرة أو المتعسرة.

وترسم "موديز" أفقا مقلقا للقطاع البنكي المغربي إذ تتوقع أن ترتفع الديون المتعثرة في المغرب بنسبة تتراوح ما بين 9 إلى 11 في المائة من إجمالي القروض لسنة 2020، مقابل 8,1 في المائة نهاية سنة 2019.

قطاع حيوي لا حاجة لشيطنته

يرى محمد العربي، نائي رئيس الجمعية المغربية لحماية وتوجيه المستهلك، أن الإشكال في أصل الضغط المخلوق على الأبناك اليوم مرده التدبير السياسي للجائحة، إذ كان الهم في بداية انتشار الفيروس أن تقدم الدولة تطمينات للمواطنين، هذه السرعة لم تكن موجودة في إعداد كل ما هو تقني ومواكب، كانت ستجنب الجميع التخبط في مشاكل ثانوية، ويقول "اتخاذ قرار سياسي، وهو كان بحسن النية، أدى إلى إغفال الجوانب التقنية، وهذا ما أدى إلى تراكم وهرولة كبيرة للراغبين في الاستفادة من تأجيل سداد أقساط الديون".

ويرى العربي أن عدم التنسيق مع الأبناك منذ البداية أدى إلى خلق بلبلة كبيرة، وهو أمر ليس في صالح الجميع، ويوضح "إن حماية المستهلك هي حماية للاقتصاد الوطني، قطاع الأبناك قطاع نشيط، وأحد القطاعات الاقتصادية التي تحقق نتائج مبهرة داخليا وخارجيا، وبالتالي فلا يمكن أن نستنزفها في هذه الظرفية بسبب المظلومية والهرولة للاستفادة من تأجيل أقساط حتى ولو لم يكن الشخص متضررا من الجائحة. إنه قطاع حيوي أبهر الأجانب بفضل توسعه في إفريقيا، ما يعني أننا لسنا في حاجة اليوم لشيطنته، وعلينا الحذر من إنهاكه".

ويعتبر العربي أنه جرى تضخيم النقاش الدائر حول دور الأبناك في هذه الجائحة، مع العلم أن القانون المغربي يوفر حماية للدائنين المتعسرين أو المتعثرين في السداد، والمطرودين من العمل، ويقول "قبل الوباء، كان القانون يمنح فترة سنتين لمن طرد من عمله، دون برمجة نسبة فوائد إضافية، بمعنى أن المستهلك يتوفر على حماية مسبقة، أما اليوم فما رأيناه أن أشخاصا ليسوا متضررين بالمرة ويسارعون للاستفادة من تأجيل سداد أقساطهم، كما وقع مع كثيرين ليسوا معوزين، ومع ذلك يتوفرون على بطاقة راميد وتقدموا بطلبات الاستفادة من الدعم، هؤلاء وعقلياتهم هو الخطر بعينه".

ويشدد العربي على أنهم في الجمعية المغربية لحماية وتوجيه المستهلك، تقدموا بمجموعة من التوصيات للجنة اليقظة الاقتصادية والاجتماعية، كان أبرزها التعامل مع طالبي تأجيل السداد حالة بحالة، مع إعطاء الأولية للقطاعات المتضررة بشكل كبير. ■

شهادات مؤثرة لمغاربة انتصروا على "كورونا"

هي حكايات عدد من الذين انتصروا على "فيروس قاتل". حكايات يمتزج فيها الخوف بالإيمان بالقضاء والقدر، بتعلم دروس جديدة في الحياة، بإعادة ترتيب الأولويات، بعدما اجتازوا محنة الإصابة بفيروس "كورونا" بسلام.

الشرقي لحرش

الإصابة غيرت حياة المرضى بـ"كورونا" رأسا على عقب.

"لا أستطيع الحديث، أعتذر لكم بشدة، لا أريد تذكر تلك اللحظات"، بهذه العبارات اختار "محمد" (اسم مستعار) الاعتذار لـ"تيلكيل عربي" عن الخوض في موضوع مرضه، الذي وإن تعافى منه، ما زال يلاحقه، ويسبب له آلاما من طبيعة أخرى.

"محمد"، الذي يقطن في مدينة أكادير، أوضح أن انتشار صوره على مواقع التواصل الاجتماعي أثر عليه نفسيا؛ إذ لم يعد قادرا على الإجابة على أسئلة من يتصلون به، كما لم يعد قادرا على مغادرة منزله، إلا لماما لقضاء أغراض ملحة، بسبب نظرة الناس إليه. يقول "محمد"، في هذا الشأن، "الآن، بعدما مرت أيام على شفائي، قررت نسيان هذا الأمر بشكل نهائي، وعدم الحديث عنه مرة أخرى، خاصة أن الناس الذين يتعرفون علي، سرعان ما يغيرون طريقهم، مخافة أن يصابوا بالعدوى".

"محمد" نموذج للعشرات من المغاربة الذين رماهم حظهم العاثر في طريق فيروس يضرب خبط عشواء، فلاذوا بالصمت، بينما يفضل آخرون أن يحكوا تجربتهم للذين يسمعون عن المرض، ولحسن حظهم لم يجربوه.

"أدركت قيمة كل شيء في حياتي"

تروي "ندى"(29 عاما) قصة شفائها من فيروس كورونا المستجد لـ"تيلكيل عربي" فتقول: "اكتشفت إصابتي بفيروس كورونا بعد أيام من عودتي إلى طنجة من رحلة قادتني إلى إسبانيا".

وتضيف: "سافرت إلى الجارة الشمالية للمغرب، يوم 7 مارس الماضي، وعدت في اليوم الحادي عشر منه. توجهت مباشرة إلى مقر عملي، لكن بعد مرور يومين، قررت الإدارة منحي عطلة لمدة 14 يوما من أجل الخضوع للحجر الصحي؛ إذ شرعت الإدارات في المغرب في الطلب من موظفيها، العائدين من الخارج، الاستفادة من عطلة أسبوعين بعدما تبين إصابة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، محمد عمارة، الذي كان في رحلة إلى الخارج بالفيروس".

"بعد مرور ثلاثة أيام على بقائي في الحجر الصحي، تحكي "ندى"، بدأت تظهر علي أعراض المرض، حيث ارتفعت درجة حرارتي فجأة، وشعرت بصداع في الرأس، مصحوب بعياء شديد في جميع أعضاء جسدي".

تعب "ندى" وظهور أعراض الفيروس عليها دفعاها إلى الاتصال بخدمة "ألو يقظة"، حيث تقرر إخضاعها للتحاليل المخبرية للتأكد من إصابتها بالفيروس.

«

تستحضر "ندى" هذه اللحظات العصيبة بقولها: "حينما تأكدت إصابتي بالفيروس، أصبحت أفكر في الموت فقط، وجعلت الأسئلة الوجودية المقلقة النوم يجافي جفوني. كنت في غرفة لوحدي في أولى أيامي في المستشفى، وبدأت حالتي تتحسن شيئا فشيئا، وكنت أقضي يومي بين الصلاة وقراءة القرآن ومتابعة الأخبار على الإنترنيت، إلا أن وضعيتي ستنقلب رأسا على عقب بعد تناولي دواء الكلوروكين".

تتذكر "ندى" الانقلاب الشديد في وضعها الصحي بعد تناول "الكلوروكين" بالقول: "كانت وضعية صعبة جدا، حيث تدهورت حالتي بسبب الإسهال الشديد وضعف الرؤية، وحرقة المعدة، مما دفع الطاقم الطبي إلى إيقاف معالجتي بهذا الدواء، ثم بدأت حالتي تتحسن شيئا فشيئا، إلى أن شفيت تماما".

ورغم شفاء "ندى" من فيروس "كورونا" إلا أن آثاره النفسية مازالت ترافقها، إذ أصبحت لا تطيق تناول الأدوية خوفا من عودة نفس الأعراض التي تسبب لها فيها دواء "الكلوروكين"، مضيفة أن طبيبة للجهاز الهضمي وصفت لها بعض الأدوية من أجل تجاوز الأعراض التي تسبب فيها دواء "الكلوروكين" على مستوى المعدة.

الوقت الذي قضته "ندى" في مستشفى عمومي بطنجة غير نظرتها لقطاع الصحة في المغرب؛ إذ تقول "لم أكن أتوقع أن يتم الاهتمام بي بدرجة كبيرة، لكن ما وجدته خالف توقعاتي. لقد اهتم بي الطاقم الصحي اهتماما بالغا، كما أن التغذية كانت جيدة، لذلك لا يسعني إلا أن أشكرهم جميعا، أطباء وممرضين وإدارة".

وتختم ندى حديثها لـ"تيلكيل عربي" بالقول: "أعتقد أنني نجوت من الموت، وعرفت قيمة كل شيء في حياتي، كل الأشياء التي كنا نعتبرها عادية وروتينية ندرك قيمتها حينما نفقدها، وأحمد الله أنني اجتزت هذا الابتلاء".

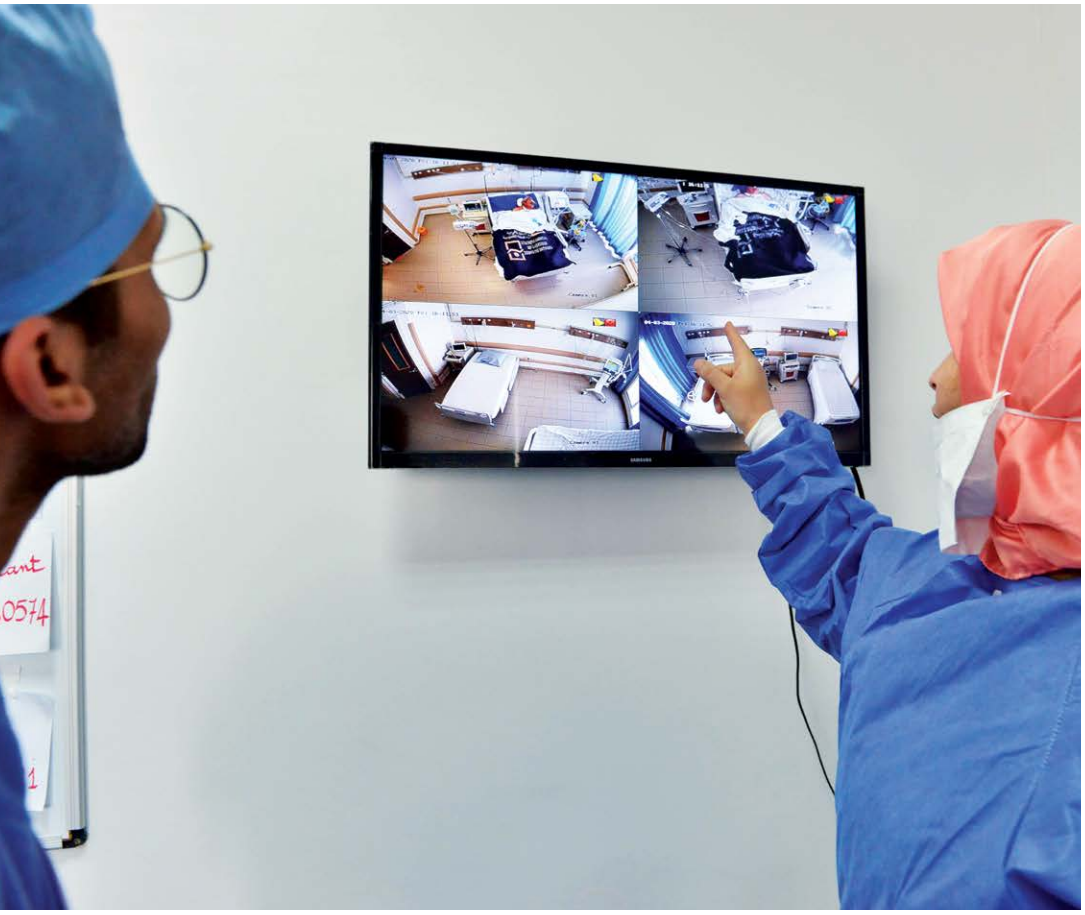

الطاقم الصحي أبان عن نكران ذات نموذجي في السهر على حالات المصابين حتى شفائهم.

مريضتان في بيت واحد

قصة "ندى" لا تختلف كثيرا عن قصة شقيقتها "هـم"، فهما توأم، حيث كانت مخالطتها لشقيقتها سببا في إصابتها بالعدوى.

تقول شقيقة "ندى" في اتصال مع "تيلكيل عربي": "بحكم عملي كنت يوميا أقوم بإيصال ابني إلى منزل والدتي، حيث توجد شقيقتي من أجل الاعتناء به، وذلك بعد قرار وزارة التربية الوطنية إغلاق المدارس"، وفضلا عن ذلك تقول "ندى": "نحن توأم حقيقي، نحن متطابقتان في كل شيء، لذلك كان طبيعيا أن ينتقل الفيروس إلي، فأنا الوحيدة التي أصبت من بين العائلة كلها، ومن بين الذين كانوا يعملون مع شقيقتي".

"هـم"، التي تشتغل في إحدى الوكالات البنكية، تؤكد لـ"تيلكيل عربي" أنها كانت تلتزم بأقصى درجات الحيطة والحذر داخل مقر عملها، حيث كانت ترتدي الكمامة وتحرص على تعقيم يديها باستمرار، مما حال دون انتقال الفيروس منها إلى باقي زملائها.

وتضيف: "بعد أيام من تأكد إصابة شقيقتي، بدأت تظهر علي أعراض الفيروس من إسهال وارتفاع لدرجة الحرارة، وسعال حاد، وألم في الصدر والحنجرة، وصداع في الرأس، مما دفع زوجي للاتصال بمندوبية وزارة الصحة، حيث أجريت لي التحاليل المخبرية وتأكدت إصابتي، لتبدأ رحلة العلاج".

وكما حدث مع شقيقتها، لم تطق "هـم" الأعراض الجانبية لدواء "الكلوروكين"، مؤكدة

أنها تناولته لمدة يومين فقط، وتوقفت عن تناوله بعدما أصيبت بإسهال حاد جدا، وفقدت حاسة الشم والذوق، وأصبحت رؤيتها شبه منعدمة، فضلا عن الآلام التي خلفها لها على مستوى المعدة، والتي مازالت لحد الآن تتناول الأدوية من أجل علاجها.

وتتابع: "بعد ذلك، بدأت حالتي الصحية تتحسن تدريجيا، إلى أن اختفت تقريبا جميع أعراض الفيروس، وأكدت التحاليل المخبرية خلوي منه". ولم تنس المتحدثة تقديم شكرها للطبيبة التي كانت تشرف على متابعة حالتها، مؤكدة أن دعمها النفسي كان له بالغ التأثير على حالتها. وختمت تصريحها بالقول: "الآن، أدركت أن نعمة الصحة لا يعادلها أي شيء مهما كان".

ممرض ينتصر على "كورونا"

لم يتردد "بدر الدين معاش"، وهو شاب في الثلاثينات من عمره، لحظة واحدة، في تقاسم تجربته في مواجهته "كورونا" مع قراء "تيلكيل عربي"، فوظيفة الإعلام بالنسبة له أساسية لنشر الوعي وسط المواطنين وزرع الأمل في صفوف المصابين.

"بدر الدين"، الممرض المختص في الأمراض العقلية والنفسية، أوضح لـ"تيلكيل عربي" أنه فور ظهور أعراض الفيروس عليه، خضع للتحليلات المخبرية التي أكدت إصابته بالفيروس، قبل أن يخضع للعلاج بمستشفى مولاي عبد الله بسلا.

ويؤكد "بدر الدين" أنه تناول دواء "الكلوروكين"، كغيره من المرضى، إلا أن الأعراض الجانبية التي ظهرت عليه كانت بسيطة مقارنة مع الأعراض التي ظهرت على حالتي الشقيقتين في مدينة طنجة.

ويضيف: "هذه المحنة استفدت منها دروسا كثيرة، منها بينها إعادة ترتيب أولوياتي في الحياة، والإقبال، ما أمكن، على فعل الخير".

وينصح "بدر الدين" المصابين بفيروس "كورونا" بعدم السقوط في فخ التوتر النفسي، لأن من شأنه المساهمة في تدهور حالتهم، كما يؤكد على ضرورة التعايش مع المرض وتسطير برنامج يومي لقضاء الوقت، والأكل الجيد.

ويقول: "كنت أحرص على قراءة القرآن، ومشاهدة الأفلام، بعيدا عن أخبار فيروس كورونا، قبل أن أتعافى من المرض، وأعود لبيتي".

حامل للفيروس بدون أعراض

تؤكد وزارة الصحة أن 78 في المائة من المصابين بفيروس "كورونا" في المغرب تظهر عليهم أعراض بسيطة أو لا تظهر عليهم أية أعراض. ولعل هذا التوصيف ينطبق على "سعيد حنشاوي"، الخمسيني الذي يشتغل تقنيا بمستشفى محمد الخامس بالدار البيضاء.

"كل الأشياء التي كنا نعتبرها عادية وروتينية ندرك قيمتها حينما نفقدها، وأحمد الله أنني اجتزت هذا الابتلاء".

يقول "حنشاوي"، في حديثه مع "تيلكيل عربي": "حينما تأكدت إصابة إحدى الطبيبات بالمستشفى الذي أشتغل به، أجريت التحاليل المخبرية، رفقة عدد من العاملين بالمستشفى، بما في ذلك إحدى الطبيبات التي وافتها المنية، في ما بعد. أجريت التحاليل رغم عدم ظهور أية أعراض علي، وتأكدت إصابتي، واستمر نفس الوضع، على امتداد فترة المرض، حيث لم تظهر علي أية أعراض، إلى حين تأكد خلو جسمي من الفيروس".

ويتابع: "حينما حملت في سيارة الإسعاف كنت أضحك، لم أكن أشعر بأية أعراض، وبعد ذلك تبين أن زوجتي أيضا مصابة، والحمد لله لم تظهر عليها أيضا أية أعراض".

ما كان يؤرق "سعيد" هو خشيته من إصابة ابنه، الذي يعاني من داء السكري، لكن ذلك لم يحدث، مضيفا أن مخاوفه تبددت بعد تأكده من عدم إصابة ابنه.

إصابة بعد طمأنة الأطباء!

"بنسعيد" واحد من ضحايا بروتوكول إجراء التحاليل، إذ لم يتم اكتشاف إصابته إلا بعد أسبوع من ظهور أعراض الفيروس عليه، من صداع وسعال حاد، رغم أنه يشتغل مسؤولا على العتاد بأحد مستشفيات الدارالبيضاء.

يقول "بنسعيد": "طلبت إجراء التحاليل، لكن الأطباء أخبروني أن المعايير لا تنطبق علي. وبعد مرور أسبوع، أجريت الفحص بالصدى، فاكتشفت أنني وصلت لمرحلة الالتهاب الرئوي، ثم أجريت التحاليل الخاصة بفيروس كورونا، فتأكدت إصابتي".

ورغم المعاناة والأعراض الشديدة التي ظهرت عليه، إلا أنه تجاوز هذه المرحلة بسلام، وتحسنت حالته.

يقول بنسعيد إن الاهتمام الكبير الذي لقيه من طرف الطاقم الطبي المشرف على علاج مرضى فيروس "كورونا" ساهم، بشكل كبير، في رفع معنوياته وشفائه، مضيفا أنه تناول دواء "الكلوروكين" لمدة 14 يوما.

ويحكي ما عاناه خلال مرضه بالقول: "فكرت في البداية في الموت، لكن مع توالي الوقت سلمت أمري لله، وأصبح لي برنامج يومي يقوم على الصلاة والقراءة"، مضيفا أن المريض الذي لا يضع برنامجا ليومه سيعاني كثيرا على المستوى النفسي وسيشعر بالملل.

سائحة تنقل الفيروس

"موح بوحدو"، ابن مدينة أرفود، واحد من الشباب الذين يشتغلون في قطاع السياحة، انتقل إليه الفيروس بعد مخالطته لعدد من السياح الفرنسيين، الذين كانوا في زيارة للمغرب، قبل تعليق الرحلات الجوية بين البلدين. يروي "بوحدو" قصة إصابته بفيروس "كورونا"، لـ"تيلكيل عربي"، فيقول: "أنا أشتغل سائقا لإحدى حافلات

أغلب المصابين تجاوزوا الآثار النفسية للمرض.

« النقل السياحي، ولدي علاقة ببعض السياح الفرنسيين، الذين ألحوا علي من أجل نقلهم ومرافقتهم إلى عدد من مناطق المغرب"، مضيفا أنه ظل برفقتهم لمدة أسبوع قبل أن يغادروا المغرب.

ويضيف: "بعد مغادرتهم، تلقيت اتصالا من سائح فرنسي أخبرني أن سائحة، كانت برفقتنا، تأكدت إصابتها بفيروس كورونا، وحذرني من الاقتراب من أفراد عائلتي، وهو ما قمت به، فتوجهت مباشرة إلى المستشفى بأرفود، لكن مسؤولي المستشفى نصحوني بالتوجه إلى مستشفى الرشيدية، وهو ما قمت به، حيث ألححت عليهم بضرورة إجراء التحاليل المخبرية، وهو ما تم".

ويحكي "بوحدو" ما وقع في تلك اللحظات الأليمة: "أخبروني أن نتيجة الاختبارات التي خضعت لها إيجابية. أصبت بالذعر في البداية، وبدأت أفكر في الموت، لكن حدث ما لم أتوقعه، لم تظهر علي أي أعراض لحد الآن، وأكدت التحاليل المخبرية خلوي من الفيروس بعد ذلك".

من الحب ما أصاب بـ"كورونا"

"مروان فرحي" واحد من شباب مدينة مكناس، ينشط في جمعية "محبي فريق برشلونة". ولع "مروان"، البالغ من العمر 35 عاما، بفريق برشلونة الإسباني دفعه للذهاب إلى إسبانيا من أجل حضور إحدى مبارياته. ويحكي "مروان" ما وقع، منذ البداية، بقوله: "اتخذنا الاحتياطات اللازمة من أجل تفادي الإصابة بفيروس كورونا، لكن حينما وصلنا لاسبانيا وجدنا الأمور عادية جدا، وكأن الأوضاع طبيعية، ولايوجد فيروس يفتك بالناس".

"حينما حملت في سيارة الإسعاف كنت أضحك، لم أكن أشعر بأية أعراض للإصابة بكورونا".

وتابع: "قضيت أربعة أيام في إسبانيا، ثم عدت لمدينة مكناس، وبدأت أباشر عملي بشكل عادي، لكن بعد خمسة أيام بدأت أشعر بالعياء، وبعد ثلاثة أيام وجدت صعوبة في التنفس، فقررت التوجه إلى المستشفى".

ويضيف: "حينما أخبرتهم بأنني كنت في إسبانيا، وأن أعراض الفيروس ظهرت علي، قرروا إخضاعي للتحاليل المخبرية لتتأكد إصابتي، وآنذاك كنت مجبرا على التعايش مع وضعي الجديد، وتجنب الانهيار النفسي".

"كنا نحاول خلق جو خاص بنا لتجنب الانهيار النفسي، يقول مروان، كنا حريصين على تبادل الحديث فيما بيننا، ودعم بعضنا البعض، كما يعود الفضل للطاقم الصحي في الرفع من معنوياتنا وعلاجنا". ■

TELQUEL
عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/